

هل تحدّ السياسات المالية من المجازفة المفرطة للمصارف؟

بقلم الدكتورة ريماء الترك العريس^(*)

عندما تعتمد اي شركة قرارا بالاقتراض، ترتفع مخاطرها المالية وتكون عائدات المساهمين اعلى. غير ان ارتفاع مستويات الديون يزيد من احتمال وقوع محنة مالية، مما قد يعرض الشركة للخطر. فمثلما تكافئ الاسواق الشركات على نجاحها، فأنها تعاقبها ايضا على مجازفتها المفرطة. وبالفعل، يحفل تاريخ اخفاقات الشركات بوقائع عن مساهمين خسروا كل استثماراتهم. لكن قواعد تحمل المخاطر قد لا تنطبق على القطاع المصرفي، اذ لا يسمح لبعض المصارف بأن تفشل فلا يعاقب تاليا المساهمون فيها على السلوك غير المسؤول. فما الذي يميز المصارف عن غيرها من الشركات وهل تبرر خصوصياتها تطبيق سياسة "اكبر من ان تخفق" Too - Big - To - Fail policy, TBTF؟

تشكل ودائع الزبائن، السواد الاعظم من تمويل المصارف، مما يرتب عليها نسبة عالية من المديونية مقارنة برأس المال. وبحكم التعريف، فان نسبة دين مرتفعة مقارنة بالموجودات تعرض المصرف الى اخطار مالية كبيرة، مما قد يثير في المبدأ مخاوف من قدرتها على تلبية التزاماتها. غير ان للمصارف خصوصيات تفرض ضرورة تنظيم عملها ومراقبتها. فهي تؤدي دورا اساسيا في تنفيذ المدفوعات payments settlements وضع السيولة خدمة للاقتصاد، كما وان صانعي السياسات المالية معنيون بتأمين الامان لاموال المودعين. لهذه الاسباب، وحفاظا على سلامة النظام المالي ومثابته، تخضع المصارف لتنظيمات وقواعد صارمة مقارنة بالشركات غير المالية الاخرى. الا انه في بعض الحالات، يفشل التنظيم في كبح مجازفة المصارف، مما قد يرغم الحكومات على منح ضمانات للمصارف الكبيرة والمتراطة فيما بينها large and inter - connected banks والتي تدخل في نطاق سياسة الـ TBTF، محاولة لوقف الافلاس قبل حصوله. وهذه السياسة تحمي ضمينا اموال المودعين غير المؤمنة من الخسائر التي قد تتعرض لها اذا افلس المصرف. وهكذا، قد لا يعاقب مساهمي بعض المصارف لافراطهم في المجازفة، عكس ما هي الحال في سائر الشركات غير المالية.

لماذا يمنح المنظمون regulators هذا الامتياز لبعض المصارف؟ ثمة خطوط عريضة تحدد ما اذا كان المصرف الكبير يعتبر TBTF. اذا كانت لمصرف ما حصة كبيرة في السوق مقارنة بالمصارف الاخرى، او اذا كان لديه عدد كبير من الزبائن، او اذا كان يؤدي دورا مهما في تمويل الاقتصاد، او اذا كان يدير كمية كبيرة من المدفوعات وعمليات مقاصة الاوراق المالية، فعندئذ يمكن ان يشل اخفاقه مؤسسات ومصارف اخرى مرتبطة به وفي ما بينها. وتجدر الاشارة الى ان احد اكبر الاخفاقات المصرفية قبل اندلاع الازمة المالية هو افلاس سابع اكبر مصرف في الولايات المتحدة Continental Illinois National Bank and Trust Company عام 1984. فرغم انه كان معلوما ان المصرف يقوم بمجازفات مفرطة، الا ان ادائه لم يكن قد تأثر بوجه خطير بالشبهات. وجاء افلاسه ليرغم المنظمين على الاقرار بأن المصارف الكبيرة جدا يمكن ان تتعثر، وانه يتعين عليهم ان يبتدعوا الاساليب المرضية للتعامل مع هذه الاخفاقات. واثارت التغطية الشاملة لكل الودائع في المصرف المذكور جدالا كبيرا حول ما اذا كان يجب معاملة المصارف الكبرى بطريقة مختلفة عن زميلاتها الاصغر. غير انه بعد وقوع الافلاس، والتدقيق في الدفاتر المالية لهذا المصرف، لم يتبين للمحللين وجود خطر حقيقي بانتقال العدوى الى مؤسسات مالية اخرى.

ان الضمانات التي توفرها سياسة TBTF لها العديد من التأثيرات غير المرغوبة، واطر ما فيها انها تشجع على المجازفة المفرطة وتزيد من حدة المخاطر الادبية moral hazard، خصوصا في ما يتعلق بتغيير سلوك كل من المودعين والمصارف. علما ان للمخاطر الادبية مفهومها اساسيا في العلوم المالية، فعلى سبيل المثال: اذا تحمل الغير تكاليف حوادث السير التي تتعرض لها، فستبذل مجهودا اقل لتفادي هذه الحوادث.

- في ما يتعلق بتغيير سلوك المودعين، في حال عدم وجود ضمانات بموجب سياسة TBTF، يميل المودعون الى طلب عائدات اعلى قبل ايداع اموالهم لدى المصارف، حتى وانهم قد يعيدون النظر في عملية الايداع بمجملها. وينتج من تلك الاشارات ان بعض المصارف قد تستثني استثمارات وقروض محفوفة بالاخطار من محافظتها المالية والتي كانت لتعتبر مربحة لولا ذلك.

- اما بالنسبة الى تغيير سلوك المصارف، فان الضمانات الحكومية الشاملة غير المعلنة توفر حوافز اصطناعية كي تنمو المصارف، بغية ان تصنف في خانة الـ TBTF. واذا تدرك هذه المصارف انها لن تتحمل العبء الكامل لسلوكها، فتفرط في المجازفة وقد تتصرف بمسؤولية اقل مما كانت لتفعل لو ان الحكومة لا تنقذها ماليا في حال اخفقت.

ومن التأثيرات غير المرغوبة فيها لسياسة الـ TBTF انها تؤدي الى وجود قواعد تعامل غير متوازنة ما بين المصارف الكبرى والصغرى منها، لان هذه الاخيرة ليس في امكانها الحصول على ضمانات حكومية ضمنية. ولا ننسى ما لهذه السياسة من اعباء مالية على المكلفين الحاليين وعلى الاجيال المقبلة ايضا. خلاصة القول، ان الضمانات التي توفرها سياسة الـ TBTF تشوه الحوافز وتشجع الممارسات غير الحذرة في القطاع المصرفي، مما يؤدي الى سوء تخصيص للموارد misallocation of resources. وتبقى المشكلة المتجادل فيها عن الآلية التي يجب اعتمادها للحد من الحوافز التي تشجع الشركات المالية على ان تصبح TBTF.

لقد برهنت الازمة المالية ان التهديدات المالية فاعلة بما يكفي لتقويض الاقتصاد الفعلي. فمن وجهة نظر المنظمين الماليين، ان التداعيات الناجمة عن اخفاق مصرف كبير ومتراط مع مصارف اخرى يحث على اتخاذ القرار لانقاذ اموال جميع المودعين وتوفير الضمانات الضرورية بموجب سياسة TBTF. بناء عليه، فان الحد من خطر تفشي العدوى يؤدي الى الغاء او حصر ضمانات الـ TBTF الشاملة، مما يخفض ايضا المخاطر الادبية ويعزز الاستقرار.

من المهم ان يتولى المنظمون الماليون، الاشراف الشامل على الشركات المصرفية المهمة systemically important banks لمنع الافراط في المجازفة وتحسين قدرة القطاع المالي على الصمود في وجه الازمات. ويتمتع المنظمون الى حد ما بموقع نموذجي يخولهم تحديد المصارف المرشحة للتصنيف في خانة الـ TBTF، ويجدر بهم ان يفرضوا عليها معايير عالية حيال رأس المال والسيولة. ثمة العديد من الاقتراحات الجدية لتغيير التنظيمات المصرفية من اجل توفير رسمة افضل عموما. ومن هذه الاقتراحات، توصية البعض بأن تعمد المصارف الى تكوين احتياطي من الرساميل معاكس للدورة الاقتصادية - في زيادة الرساميل خلال مراحل التوسع الائتماني على ان يجري الاستعانة بها لاحقا خلال فترات الانكماش الاقتصادي. ومن التوصيات الاخرى ايضا، الطلب من المصارف بأن تحتفظ بمزيد من الرساميل في مقابل دفاترها التجارية. لكن من المهم ايضا، ان يراقب المشرفون الماليون، المؤسسات المالية الكبيرة والمتراطة عبر التأكد من انها تدير مخاطرها في التوقيت المناسب وفي كل المستويات في المصرف. كذلك يتوجب اجراء اختبارات للاجهاد stress tests من اجل تقويم مساعي وجهود ادارة المخاطر، وتحديد افضل الممارسات، وتبيان مكانم الخلل التي يمكن ان تعوق الاداء.

لا يمكن، وربما لا يجب، الغاء احتمال تعرض مصرف للافلاس. غير ان المنظمين والمشرفين الماليين يجب ان يعملوا على الحد من خطر التأثير السلبي الذي يمكن ان تمارسه المؤسسات المنهارة على الاقتصاد الفعلي. عندئذ، يمكن كبح الحوافز التي توفرها سياسة الـ TBTF وارساء الاستقرار المالي مجددا.

(*) الجامعة اللبنانية - الاميركية.

ترجمة نسرين ناصر عن الانكليزية.